

«ويستدور المفاوضات حول السلام في المنطقة الشرقية، مع الأردن، وبمشاركة ممثلين مفروضين لسكان الضفة الغربية وغزة»؛ أي أنه لن يكون هناك اتفاق سلام، وانسحاب دائم، دون اشتراك وموافقة كل من الأردن وسكان المناطق المحتلة سوية، وذلك من أجل تمكين السكان من «المشاركة في تقرير مصيرهم».

أما في حال عدم تحقيق السلام، أو في حال عدم تحقيق تسويات جزئية في الطريق إليه، بما في ذلك عدم تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي، ف«ستحافظ إسرائيل على سلطتها الكاملة في المناطق التي تسيطر عليها منذ حرب الأيام الستة، من خلال احترام حقوق السكان ومتطلباتهم، وضمان الأمن الداخلي، وتقوية مركزها الأمني والاستيطاني في مناطق الأمن، ومنع أعمال التخريب والإرهاب، وصد كل محاولة عسكرية أو سياسية لخلق حقائق وأوضاع، يمكن أن تشكل خطراً على مصالح إسرائيل ومركزها». وكل ذلك سيتم، عامة، «وفق اعتبارات الأمن، والحفاظ على سياسة الجسور المفتوحة، وتشجيع الإدارة الذاتية للسكان».

وأضافة إلى ذلك، «ورغبة في إنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي، ستكون حركة العمل على استعداد، كما كانت في الماضي، للتفاهم مع أشخاص وجهات فلسطينية، تعترف بحق إسرائيل في الوجود، وتعارض أسلوب الإرهاب». ولكن «منظمة التحرير الفلسطينية التي تعارض حق دولة إسرائيل في الوجود، وكل منظمة تعتمد على «الميثاق الوطني»، وتمارس أسلوب الإرهاب، ليست طرفاً في المفاوضات حول السلام». وليس هذا فحسب، بل «سيكون الدفاع النشط ضد م.ت.ف. في مجال الأمن وفي مجال الأفكار السياسية، من مهام كل حكومة تقوم برئاسة المعراع». كذلك «ينبغي تصعيد النشاط الفكري والسياسي لدى الرأي العام، والبرلمانات والمنظمات الدولية، من أجل نجح الشرعية عن منظمات الإرهاب والتخريب، أو التسامح تجاه نشاطها الإجرامي».

وهذا الموقف من قبل حزب العمل تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ينم عن تشدد واضح بالنسبة للسابق، حيث انحصر فقط، رسمياً على الأقل، في رفض دعوة م.ت.ف. للمشاركة في مفاوضات السلام، وهو عملياً ليس إلا بمثابة نجمية لحصيلة التصعيد الإسرائيلي ضد م.ت.ف. خلال السنوات الأخيرة، الذي كان يبرز بشكل واضح عندما كانت المنظمة تحرز مكاسب ما على الصعيدين الدولي أو العربي، أو عندما تقوم بنشاط فعال، من عمليات عسكرية أو سياسية، داخل الأرض المحتلة: إلى أن وصل الحزب إلى حد إعلان الحرب الشاملة ضد م.ت.ف. وبصورة تطال حتى المجال الفكري. وخلال المشاورات التي سبقت إقرار البرنامج، اقترح البعض تبني ما عرف باسم «صيغة ياريف - شملوف»، وهي القائلة أن إسرائيل ينبغي أن تعلن عن استعدادها للتعامل مع أية جهة فلسطينية تعلن بدورها استعدادها للاعتراف بإسرائيل والتفاوض معها، فيما اعتبر كأنه تمهيد للطريق أمام م.ت.ف. للتفاوض مع إسرائيل. إلا أن هذا الاقتراح رفض، وأقر البرنامج على الشكل المتشدد الذي أشرنا إليه.

ويلقي زعيم حزب العمل شمعون بيرس ضوءاً على هذا الموقف ومبرراته، بقوله، في